



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
نيسان - أيار / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN
AVRIL - MAI / 2023

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٧

أخبار إقتصادية محلية

٣١

صحافة متخصصة أجنبية

٣٤

نشاطات الجمعية



هكذا فقد المودعون 0١ مليار دولار في ٤٣ شهراً

مرة أخرى تعطينا التجارب الدولية درساً نرفض الاتعاض منها تحت مئة ذريعة وذريعة، ممعنين بمراكمة الأخطاء كلما اشتدت الأزمة. إن أزمة ثلاثة مصارف أميركية دفعت بالسلطات المعنية في الولايات المتحدة إلى التحرك بالسرعة القصوى لمعالجة الوضع وتفادي أزمة كادت مفاعيلها لو امتدت أن تطال النظام المالي الأميركي برمته. كذلك في سويسرا خلال أزمة مصرف كريدي سويس أبقّت السلطات المعنية اجتماعاتها مفتوحة طيلة عطلة نهاية الأسبوع إلى أن تأكدت من معالجة الأزمة وملمت الوضع قبل العودة إلى العمل في مطلع الأسبوع التالي. أما في لبنان، فنحن أبطال مجموعة غينيس للأرقام القياسية؛ فإذا ما درس صندوق النقد الأزمة اللبنانية قال لنا بأنها غير مسبوقة "Unprecedented"، وإذا ما وقعنا في فراغات دستورية، نتابع عملنا بالموجود حتى أثبتنا أننا البلد الوحيد في العالم القادر على العيش بفراغ رئاسي لمرات عديدة ولسنوات دون أن يرف لنا جفن. إن لائحة تصدرنا لأرقام غينيس قد تبدأ بعدد الفاسدين في كافة القطاعات ولا تنتهي بالرقم القياسي لعدد الأشهر المهدورة خلال الأزمات. ثلاثة وأربعون شهراً مرّت على بدء الأزمة والحبل على الجرار. لم تعلن مجموعة غينيس عن ذلك كرقم قياسي بعد، فقط لأننا قادرين على تضييع المزيد من الوقت، وقد أثبتنا جدارة في ذلك. ثلاثة وأربعون شهراً، فقد خلالها المودعون واحد وخمسين مليار دولار من ودائعهم وما زالت الدولة تناقش مشاريع، ثم تسحب بعضها وتعيد صياغة أخرى وإذا ما أقرت بعض القوانين تبليت عدم رضى صندوق النقد عنها.

كيف تبددت ٥١ مليار دولار من أموال المودعين بعد ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ :

١- التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص:

بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٩ بلغ مجموع التسليفات للقطاع الخاص بالدولار ما يزيد عن ٣٨ مليار دولار. في نهاية آذار ٢٠٢٣ انخفضت هذه التسليفات إلى حوالي ٩ مليار دولار. هذا يعني أنه تم تسديد ٢٩ مليار دولار من أموال المودعين إما بالليرة على سعر ١٥٠٧,٥ أو بالدولار المحلي. ذلك لأن السلطات ألزمت المصارف بقبول التسديد بهذه الطريقة، بسبب عدم اتخاذها الإجراءات التشريعية والتنظيمية اللازمة لحماية أموال المودعين. هكذا تأخير أدى إلى تغيير جذري في النظام الاقتصادي اللبناني وتحويله إلى نظام يشبه الأنظمة التي تنادي بإعادة توزيع الثروات، فأصبح مقترضو الأمس أغنياء اليوم ومودعو الأمس فقراء اليوم.

٢- التوظيفات الإلزامية بالدولار :

لقد صحّ القول المأثور «ما في بالميدان إلا حديدان»، و«حديدان» في لبنان هو الاحتياطي الإلزامي (التوظيفات الإلزامية بحسب النص القانوني). الاحتياطي الإلزامي لتمويل المحروقات والأدوية والطحين، لتمويل احتياجات الدولة من العملات الأجنبية، لدفع رواتب القطاع العام، للتدخل في سوق القطع ودعم العملة الوطنية عبر صيرفة، وغيرها من الاستخدامات غير المعتادة، وكأن الجميع نسي أن الاحتياطي وديعة ذات غاية محددة Dépôt à Affectation Spéciale، مخصصة لحماية الودائع وحق حصري للمودعين، لكافة المودعين، وكل بنسبة مئوية من وديعته، ولا نقول لجزء منهم أو لمودع صغير أو كبير.

عند بداية الأزمة كانت ميزانية مصرف لبنان تُظهر وجود ما يقارب ٣١ مليار دولار من العملات الأجنبية، صُرفَ منها حتى الآن ٢٢ ملياراً. لو تمت إعادة هذا المبلغ الى المودعين في حينه، لكان تمّ سداد العدد الأكبر من الحسابات، وتمّ إنصاف مئات الآلاف من المودعين. لكن السياسة فضّلت تحويل الاقتصاد اللبناني إلى ما يشبه الاقتصادات الشيوعية، ومع ذلك فإن الدولة لم تحترم حتى مفاهيم الشيوعية فذهب القسم الأكبر مما تمّ تبديده إلى جيوب المنتفعين النافذين وإلى الخارج أكثر منه إلى الشعب.

٣١ ملياراً، كانت تشكل ٢٥٪ من أصل ١٢٤ مليار دولار ودائع بالعملات الأجنبية في ١٥ تشرين الأول ٢٠١٩. اليوم ٩ مليار متبقية لا تتجاوز ١٠٪ من أصل ٩٤ مليار دولار من هذه الودائع. كيف انخفضت هذه النسبة ولماذا؟

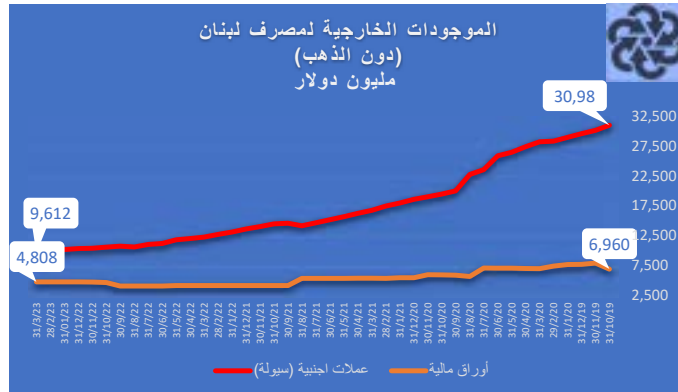
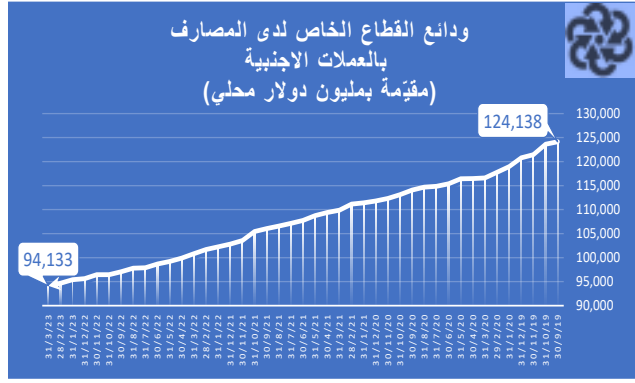
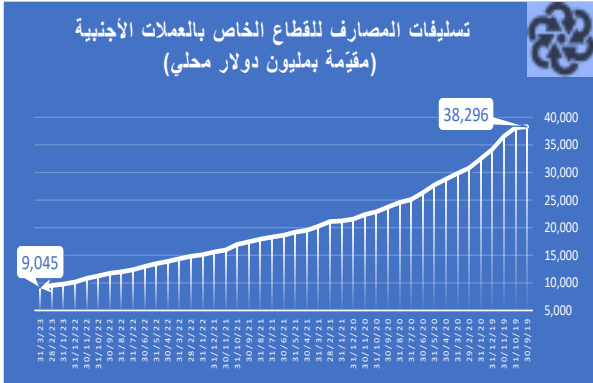
كان مصرف لبنان قد خفّض النسبة الدنيا للاحتياطي الإلزامي من ١٥٪ إلى ١٤٪ في تموز ٢٠٢١ وكانت المصارف تتوقع أن يتمّ تسهيل الفارق وهو ١٪ من ودائعها نقداً لتوزيعها على المودعين، غير أنها فوجئت بأنه تمّ وضع هذه النسبة في حسابها الجاري في مصرف لبنان دون إمكانية سحبها نقداً. اليوم تدنت نسبة الاحتياطي إلى ١٠٪ من الودائع دون تفسير منطقي ولا تعميم يغطي هذا الانخفاض، وإن كان من غير المستبعد أن يصدر في أي وقت تعميم من مصرف لبنان يُخفّض الاحتياطي إلى هذه النسبة أو أقل (بحسب ما سيتبقى من الاموال في حينه).

هذا ما فقده المودعون حتى اليوم رغم التحذيرات المتعددة التي أطلقتها المصارف، لكن الأخطر هو ما تسرّب من معلومات عن إعطاء أربع رخص لمصارف جديدة ستتعامل بالدولار Fresh حصراً أكان من ناحية الودائع أو التسليفات. هذا يعني بالواقع خلق قطاع مصرفي جديد والقضاء على القطاع المصرفي الحالي مع ودائعهم. الجدير بالذكر، أنه في حين يجري اليوم البحث عن طريقة لاستعادة الودائع تأتي الضربة الجديدة لتبدّد كل أمل. الواقع واضح كالشمس، إذا انتقل العمل المصرفي إلى قطاع جديد مستحدث فلن تتمكن المصارف من المشاركة في معالجة الأزمة في حال لم تتأمن لها المقومات اللازمة لاستمرارية عملها، وهذه صرخة جديدة على المعنيين أن يسمعوها وان لا يديروا لها أذنا صماء. من المفيد في هذا السياق الذكر أنه في حين أكد سعادة حاكم مصرف لبنان للمصارف عدم وجود نية لإعطاء رخص جديدة، أدرجت اللجنة الاقتصادية لمجلس النواب هذا الموضوع ضمن مناقشاتها مما يترك هذا الموضوع غير واضح حتى الآن وعرضة لكافة الاحتمالات.

مما لا شك فيه أن الضغوطات المذكورة أعلاه والتي يتعرّض لها مصرف لبنان لناحية تمويل كافة المدفوعات بالعملة الأجنبية، إضافة إلى الضغوطات لضبط سعر الصرف قد تتعدّد مقاومتها في «أزمة نظامية» كالتي يريح تحتها الاقتصاد اللبناني، غير أن المصارف والتي تُسأل عن مصير ودائعها لدى المصرف المركزي، من واجبها أيضاً أن تُدكّر بأنها راسلت المصرف المركزي مرتين في هذا الخصوص بتاريخ ٣١ آذار ٢٠٢١ و تاريخ ٤ نيسان ٢٠٢٢ مذكرةً بوجود عدم المساس بالاحتياطي الإلزامي، لا بل عدم جواز المساس بإيداعات المصارف لدى المصرف المركزي والحفاظ عليها كاملة دون نقصان، وقد أتاها الجواب بأنه يمكن للمصرف المركزي تسديد الودائع بالليرة وفقاً لسعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي (والذي لم يتمّ تحديده في كتاب الرد).

فترة انتقالية، لا بل مصيرية تنتظر القطاع المصرفي، في ظل فراغ رئاسي وتشريعي يجعل من الحلول مؤجلة إلى بعد حين. في وقت تتسارع الاستحقاقات المالية وتتراكم الفراغات الدستورية والإدارية، تبقى المصارف مع مودعيها في انتظار تواريخ واهية، فتسمعهم يقولون؛ في آخر الربيع، بعد استحقاق الحاكمية، وبعد انتخاب رئيس، وقد كُتب على اللبنانيين انتظار «غودو» إلى أن يجد لنا الآخرون الحلول. لقد آن الأوان لمعالجة الأسباب

تزامناً مع النتائج، بحيث تترافق إعادة هيكلة القطاع المصرفي مع تطهير الدولة من الفساد والمحسوبيات على كافة المستويات، لتكف الحكومات المتعاقبة عن تبيد ما تبقى من أموال المودعين وإلا فالمعالجات ستبقى تراوح مكانها، ليصح فيها قول المثل: «فالج ما تعالج».



الأمين العام
الدكتور فادي خلف



ملاحظة: إن هذا المقال هو جزء من سلسلة مقالات يكتبها الأمين العام ضمن عدد من النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان وهي تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات. دون أن يلزم الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام أذار ٢٠٢٣

وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٤٨٤ مليون دولار مقابل ٢١٥ مليون دولار و١٠٠٧ ملايين دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي. مع الإشارة إلى أن استخدام الشيكات يعود بجزء كبير منه إلى عمليات الحسم.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في آذار ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٥٦٤٦ مليار ليرة مقابل ٢٤١٧ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٣٠٣١ مليار ليرة في آذار ٢٠٢٢.

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاصة في الفصل الأول من السنوات 2020-2023

2023	2022	2021	2020	
				الشيكات بالليرة
116	286	405	886	- العدد (آلاف)
14886	8342	6257	8510	- القيمة (مليار ليرة)
128328	29168	15449	9605	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
45	280	508	968	- العدد (آلاف)
1555	2994	5850	10433	- القيمة (مليون دولار)
34556	10693	11516	10778	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

وشكّلت حصّتها ٢٩,٣٪ من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (١٢,٩٪)، فمعدّات النقل (١٠,٥٪)، ثمّ الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (٨,٨٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٦,١٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١٤,٠٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها تركيا (١٢,٧٪)، فاليونان (٩,٥٪)، ثمّ إيطاليا (٥,٦٪)، فالولايات المتحدة الأميركية (٥,١٪).

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٢٥١ مليون دولار مقابل ١٥٨٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٦٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ٣٩,٧٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة تراجعاً بنسبة ٤,٨٪.

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول



جدول رقم 2 الواردات السلعية في السنوات 2019-2022

نسبة التغير، % 2021/2022	2022	2021	2020	2019	
39,7+	19053	13641	11310	19239	الواردات السلعية (مليون دولار)
4,8-	11540	12124	13475	19351	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها ٢١,٦% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٠%)، ثم منتجات صناعة الأغذية (١١,٢%)، ثم اللدائن والمطاط ومصنوعاتها (١١,١%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٦%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢١,٤% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سورية (١٠,٢%)، ثم مصر (٤,٨%)، فالعراق (٤,٦%)، ثم سويسرا (٤,٥%).

حركة التصدير

في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٧٢ مليون دولار، مقابل ٢٧٤ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٦١٦ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ١٠,٢% في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبق.

وتوزعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن

جدول رقم 3 الصادرات السلعية في السنوات 2019-2022

نسبة التغير، % 2021/2022	2022	2021	2020	2019	
10,2-	3492	3887	3544	3731	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,7+	1780	1768	1889	1677	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

- في آذار ٢٠٢٣، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بقيمة ٤٦٤ مليون دولار، نتجت عن تراجع كل من صافي موجودات المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ١٣٥ مليون دولار وصافي موجودات مصرف لبنان بقيمة ٣٢٨ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية قد ارتفعت بقيمة ٢١٠٠ مليون دولار في شباط ٢٠٢٣ من دون أن يعكس ذلك زيادة فعلية في صافي هذه الموجودات، بل نتج هذا الارتفاع من جراء عمل محاسبي بحيث انخفضت قيمة المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي مع اعتماد سعر صرف رسمي جديد منذ أول شباط ٢٠٢٣.

الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ٩٧٩ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٣١٠ ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٦٥٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢١. وتوسّع عجز الميزان التجاري بشكل كبير إلى ١٥٥٦١ مليون دولار في العام ٢٠٢٢ مقابل عجز قدره ٩٧٥٤ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بزيادة نسبتها ٦٠%. ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الاستيراد، وخصوصاً من المنتجات المعدنية مع ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، ومن الآلات والأجهزة الكهربائية بالإضافة إلى غيرها من السلع القابلة للتخزين استباقاً لرفع الدولار الجمركي.



قطاع البناء

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في

بيروت والشمال ٦٣٠ ألف متر مربع (م) مقابل ٧٩١ ألف م في الشهر الذي سبق و١٠٣٧ ألف م في كانون الأول ٢٠٢١.

جدول رقم 4

تطور مساحات البناء المرخص بها في السنوات 2019-2022

2022	2021	2020	2019	
9575	9554	5478	6081	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في آذار ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٠٩٨ رحلة، وعدد الركاب القادمين ٢٣٤٢٥٠ شخصاً وعدد المغادرين ٢٢٩٧٤٦ شخصاً والعابرين ١٠٣٠ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٩١١ طناً مقابل ٢٣٥٤ طناً للبضائع المشحونة. وفي الفصل الأول من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ١٩,٩٪، وحركة القادمين بنسبة ٢٥,١٪، وحركة المغادرين بنسبة ٢٣,٠٪، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١,٤٪.

- في كانون الأول ٢٠٢٢ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٧٨,١ مليار ليرة مقابل ٢٤٨,٢ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و١٧٥,٨ ملياراً في تشرين الثاني ٢٠٢١، وازدادت هذه الرسوم بنسبة ٣٢,٥٪ في العام ٢٠٢٢ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ١٧٤ ألف طن في كانون الثاني ٢٠٢٣، شأنه في الشهر الذي سبقه مقابل ١٠٨ آلاف طن في كانون الثاني ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٦٠,٦٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣ قياساً على الشهر الأول من العام ٢٠٢٢.

جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الفصل الأول من العامين 2022 و 2023

التغير، %	2023	2022	
+19,9	12307	10261	حركة الطائرات (عدد)
	44,9	36,8	منها: حصّة الميديل ايست، %
+25,1	644095	514736	حركة القادمين (عدد)
	42,7	37,1	منها: حصّة الميديل ايست، %
+23,0	716756	582790	حركة المغادرين (عدد)
	43,5	36,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
-56,0	2818	6402	حركة العابرين (عدد)
-1,4	13025	13207	حركة شحن البضائع (طن)
	27,0	21,2	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في شباط ٢٠٢٣، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ٩٣ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٦٠٥١٢ طناً والمشحونة ٧٦٨٤٣ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٢٣٥٦ مستوعباً. وانخفض كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ٩,١٪، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٧,٠٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ١,٣٪، وعدد البواخر بنسبة ١,١٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في آذار ٢٠٢٣، ارتفع مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٣٣,٣٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ٨١,٤٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٢، وبلغت نسبة زيادته ٢٦٣,٨ قياساً على آذار ٢٠٢٢.

بورصة بيروت

في آذار ٢٠٢٣، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٠٧٧٥٣١ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٥٧,٨ مليون دولار مقابل تداول ٣٩٧٧٧٥ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ١٦,٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٢٠٢٢). على صعيد بقيمة ٢١,٥ مليون دولار في آذار ٢٠٢٢). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٨٨٩٠ مليون دولار مقابل ١٦٣٢٥ مليون دولار و١٠٠٩٩ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي آذار ٢٠٢٣، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٨,٣٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ١,١٪ للقطاع المصرفي و٠,٦٪ للقطاع الصناعي.

الملحق الإحصائي الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2022

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
21.4	747	الإمارات العربية المتحدة	14.0	2675	الصين
10.2	356	سورية	12.7	2419	تركيا
4.8	168	مصر	9.6	1820	اليونان
4.6	160	العراق	5.6	1062	ايطاليا
4.5	156	سويسرا	5.1	968	الولايات المتحدة الأمريكية
4.2	146	قطر	3.6	686	الإمارات العربية المتحدة
3.7	130	تركيا	3.5	665	ألمانيا
3.0	106	كوريا	3.3	631	سويسرا
2.9	102	الولايات المتحدة الأمريكية	3.1	591	الهند
2.7	96	الاردن	2.8	529	مصر
2.5	86	الكويت	2.0	374	قبرص
2.3	79	اليونان	1.8	347	اسبانيا
2.1	73	ساحل العاج	1.8	343	الإتحاد الروسي
1.7	58	بنغلادش	1.8	335	المملكة المتحدة
1.6	56	كونغو	1.7	319	أوكرانيا
1.5	53	البرازيل	1.6	310	المملكة العربية السعودية
26.3	920	دول أخرى	26.1	4979	دول أخرى
100.0	3492	مجموع الصادرات السلعية	100.0	19053	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
مليون دولار

2023			2022			2021	2020	2019	2018	الشهر/العام
المصارف و المؤسسات	مصرف لبنان	المجموع	المصارف و المؤسسات	مصرف لبنان	المجموع					
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	255.9	(609.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	236.9	كانون الثاني
2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(182.6)	(419.2)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	(71.6)	شباط
(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(30.0)	(488.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	(363.5)	آذار
			(229.4)	33.0	(262.3)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	(575.0)	نيسان
			(402.3)	(116.5)	(285.8)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	1203.5	أيار
			(474.1)	254.2	(728.3)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	(638.5)	حزيران
			(207.7)	13.0	(220.7)	38.7	(3046.4)	72.5	(548.9)	تموز
			(314.3)	155.1	(469.4)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	(408.1)	أب
			48.5	(112.6)	161.2	784.6	(2107.7)	(58.5)	(146.1)	أيلول
			192.8	(184.9)	377.6	(154.4)	(380.0)	(197.9)	(1810.4)	تشرين الأول
			(354.4)	(260.0)	(94.4)	159.9	(214.4)	1142.8	(953.9)	تشرين الثاني
			17.1	22.5	(5.4)	(384.4)	(348.1)	(840.8)	(747.5)	كانون الأول
1174.7	2004.8	(830.1)	(3197.1)	(152.9)	(3044.2)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	(4823.1)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغير في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م^٢)
كانون الأول 2021 - كانون الأول 2022

المحافظات	Dec-21	النسبة (%)	Dec-22	النسبة (%)
بيروت	8793	0.85	15550	2.47
جبل لبنان	359135	34.63	191976	30.49
البقاع	75496	7.28	73836	11.73
الشمال (1)	37592	3.63	4818	0.77
الشمال (2)	250259	24.13	71107	11.29
الجنوب	203126	19.59	179238	28.47
النيطية	102517	9.89	93049	14.78
المجموع	1036918	100.00	629574	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
آذار 2022 - آذار 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع			
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع (طن)
Mar-22	1761	1757	3518	201536	208532	410068	2581	412649	2601	2456	5057
Mar-23	2049	2049	4098	234250	229746	463996	1030	465026	2911	2354	5265
التغير %	16.4	16.6	16.5	16.2	10.2	13.2	-60.1	12.7	11.9	-4.2	4.1

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
شباط 2022 - شباط 2023

التغير %	شباط 2023	شباط 2022	
-2.1	93	95	عدد البواخر
5.1	360512	343088	البضائع المفرغة (طن)
-24.1	76843	101236	البضائع المشحونة (طن)
-8.9	12356	13558	المستوعبات المفرغة
-	م.غ.	2002	عدد السيارات المستوردة
-	م.غ.	9003	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة ٣٢,١%. في التفاصيل، ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ إلى ١٨٠٦٦ ملياراً في العام ٢٠٢١، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧%. ونتج ذلك من

انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠ بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠). وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام تحوّل من عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى فائض بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١، وبلغت نسبته -٢١,٠% من مجموع المدفوعات و+١٢,٢% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأوّلي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

جدول رقم 4

تطور بعض النسب الهئية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية آذار ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) ٨٩٥٤٣

مليار ليرة مقابل ٨٩٥٢٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وبذلك، تكون هذه المحفظة انخفضت بقيمة ١٨١ مليار ليرة في الفصل الأول من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 5

توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	ك 1
100,00	1,58	3,43	38,52	21,23	19,29	6,21	4,65	4,41	0,46	0,23	2022
100,00	1,58	3,44	38,60	20,88	18,35	6,26	5,30	4,13	1,07	0,39	شباط 2023
100,00	1,58	3,44	38,60	20,85	17,87	6,14	5,64	4,29	1,08	0,51	آذار 2023

المصدر: بيانات مصرف لبنان

بلغت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة ٩٠٩١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلة تراجعاً بقيمة ٢٠٣٦ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢١، حيث بلغت ٩٢٩٤٧ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

لم يُسجَل تغرُّ يُذكر في توزع حصص فئات السندات من مجموع المحفظة بالليرة اللبنانية بين نهاية شباط ونهاية آذار ٢٠٢٣، واستحوذت السندات من فئة ١٠ سنوات بنسبة ٢٨,٦٪، تلتها فئة السبع سنوات بنسبة ٢٠,٨٪، و ثم فئة الخمس سنوات بنسبة ١٧,٩٪، لتشكّل حصة الفئات الأخرى مجتمعة ٢٢,٧٪.

جدول رقم 6

توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 1 2022	ت 2 2022	ك 1 2021	
15317	15472	20900	المصارف
%16,8	%16,9	%22,5	الحصة من المجموع
57403	57708	58002	مصرف لبنان
%63,1	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
625	631	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17153	17223	13021	المؤسسات العامة
%18,9	%18,8	%14,0	الحصة من المجموع
413	473	581	الجمهور
%0,5	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
90911	91507	92947	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

إلى ١٨,٩٪ مقابل تراجع حصة المصارف (من ٢٢,٥٪ إلى ١٦,٨٪) وشبه استقرار في حصة الجمهور والمؤسسات المالية.

بين نهاية العامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، ارتفعت حصة كل من مصرف لبنان من ٦٢,٤٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة إلى ٦٣,١٪ والمؤسسات العامة من ١٤,٠٪

بالليرة اللبنانية ٩١١٦٩ مليار ليرة، بانخفاض نسبته ١,٤٪ قياساً على نهاية العام ٢٠٢١ حيث بلغ ٩٣٢٤٧ مليار ليرة. ونتج ذلك من تباطؤ الإصدارات وتجاوز استحقاقات سندات الخزينة بالليرة خلال العام ٢٠٢٢ (١٤٠٤٣ مليار ليرة) الاكتتابات الجديدة (١٢١٥١ مليار ليرة).

وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية إلى ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢ من ٢٢,٧٪ في نهاية عام ٢٠٢١، في حين ارتفعت حصة كل من مصرف لبنان (إلى ٦٣,٠٪ مقابل ٦٢,٢٪) والقطاع غير المصرفي (إلى ١٩,٩٪ مقابل ١٥,١٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٢٤٨ مليون دولار مقابل ٣٩٠١٤ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١.

وفي نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندرز (صافية من المؤنات) ٢٩٣٤ مليون دولار مقابل ٣٤٤٢ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام في نهاية العام ٢٠٢٢، بلغت قيمة الدين العام المحرّر

جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2022 1	ت 2022 2	ك 2021 1
17,1	17,1	22,7
63,0	62,9	62,2
19,9	20,0	15,1
100,0	100,0	100,0

المصدر : مصرف لبنان

تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن الدفع لأساس والفوائد على سندات اليوروبوندرز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢ مقابل ٤٧٦٣ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢١. مع التذكير بأن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن دفع سندات اليوروبوندرز في آذار ٢٠٢٠.

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، لم يسجّل توزّع مصادر التمويل تغييراً يُذكر بين نهاية عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حيث شكّلت سندات اليوروبوندرز ٩٤,٩٪ مقابل ٣,٩٪ للمؤسسات المتعدّدة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٤٧٢٤ مليار ليرة مقابل ٧٤٠٠٩ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢١، مسجلاً انخفاضاً نسبته ١٢,٥٪ في العام ٢٠٢٢، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ١٩٢٣٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢١ إلى ٢٦٤٤٥ ملياراً في نهاية العام ٢٠٢٢.

وفي نهاية العام ٢٠٢٢، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالعملة الأجنبية ٤١٣٣٧ مليون دولار مقابل ٣٨٥١٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١، أي بارتفاع نسبته ٧,٣٪.

جدول رقم 8 - مصادر تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية
(نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2022 1	ت 2022 2	ك 2021 1	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,9	3,8	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,9	95,0	94,8	حزمة سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العامين 2020 و 2021

التغير	2021		2020		
	بالقيمة	بالنسبة	بالقيمة	بالنسبة	
	4921	32.08	20263	15342	الإيرادات الإجمالية
	-1359	-7.00	18066	19425	النفقات الإجمالية
	-293	-9.43	2813	3106	منها خدمة الدين العام
	-1066	-6.53	15253	16319	الإنفاق خارج خدمة الدين العام
			2197	-4083	الرصيد الكلي
			5010	-977	الرصيد الأولي
			12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النفقات (%)

المصدر : وزارة المالية

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين في نهاية الفترة
مليار ليرة

النسبة (%)	Dec-22	النسبة (%)	Nov-22	النسبة (%)	Dec-21	البيان
16.8	15317	16.9	15472	22.5	20900	المصارف
63.1	57403	63.1	57708	62.4	58002	مصرف لبنان
0.7	625	0.7	631	0.5	443	المؤسسات المالية
18.9	17153	18.8	17223	14.0	13021	المؤسسات العامة
0.5	413	0.5	473	0.6	581	الجمهور
100.0	90911	100.0	91507	100.0	92947	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
مليار ليرة

النسبة (%)	Dec-22	النسبة (%)	Nov-22	النسبة (%)	Dec-21	النسبة (%)	Dec-20	
100.0	91169	100.0	91767	100.0	93247	100.0	89762	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
63.0	57403	62.9	57708	62.2	58002	61.4	55079	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57403		57708		58002		55079	سندات خزينة
17.1	15575	17.1	15732	22.7	21200	25.8	23157	المصارف
	15317		15472		20900		22819	سندات خزينة
	258		260		300		338	قروض للمؤسسات العامة
20.0	18191	20.0	18327	15.1	14045	12.8	11526	آخرون (سندات)
	413		473		581		676	الجمهور
	17153		17223		13021		10393	المؤسسات العامة
	625		631		443		457	المؤسسات المالية
100.0	41337	100.0	41070	100.0	38515	100.0	36050	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أميركي)
5.0	2062	4.9	2030	5.1	1962	5.7	2045	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39275	95.1	39040	94.9	36553	94.3	34005	غيرها
	26445		26217		19238		15133	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

التداول على منصة صيرفة في الثلث الأخير من شهر آذار. تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ١٤٣٢٠ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ١٦٣٤٥ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٣ و ١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، لتعود إلى المنحى القائم منذ بداية الأزمة.

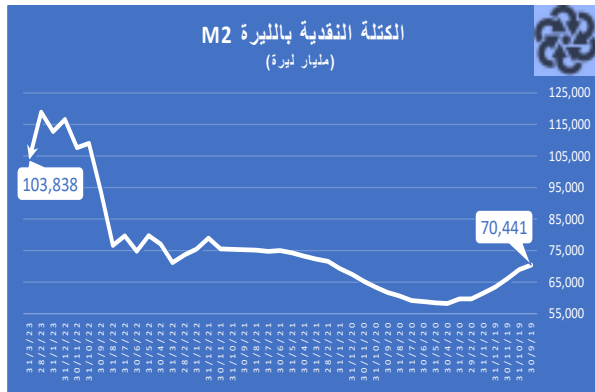
ثالثاً: أبرز التطورات المصرفية والنقدية في شهر آذار ٢٠٢٣
• الودائع والتسليفات بالليرة

ازدادت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٢٣٩٧ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣، مقابل ٤٥٠٦٠ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٣ و ٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. ويُعزى هذا الإرتفاع إلى زيادة حجم



مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣، مقابل ٧٦٠٧٠ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٣ و ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وقد جاء تراجعها في آذار ٢٠٢٣ نتيجة ارتفاع حجم التداول على منصة صيرفة حيث استبدل الأفراد والشركات الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي النقدي كما سبقت الإشارة إليه.

في موازاة ذلك، تراجعت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M٢، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٠٣٨٣٨ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣، مقابل ١١٨٩١١ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٣ و ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.



للقطاع الخاص المقيم ١,٢ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٩,٥ مليارات دولار في نهاية شباط ٢٠٢٣ و ١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

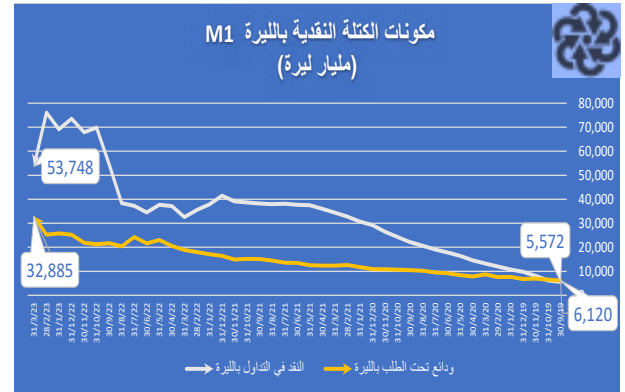
وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ٢٧,٣٪ في نهاية آذار ٢٠٢٣. وتتوزع باقي الودائع بالليرة بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

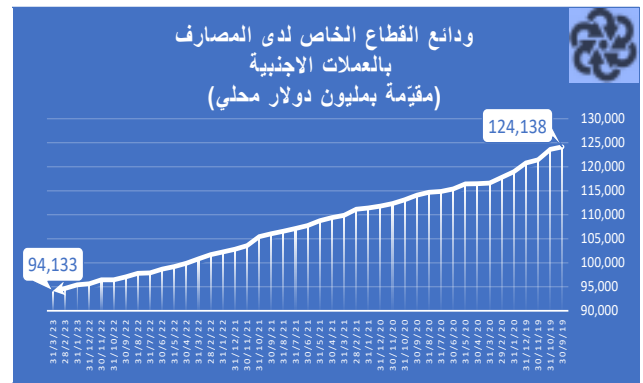
• تراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة قليلاً إلى ١٢١٤٢ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٣، مقابل ١٢٣٩٦ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٣ و ١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

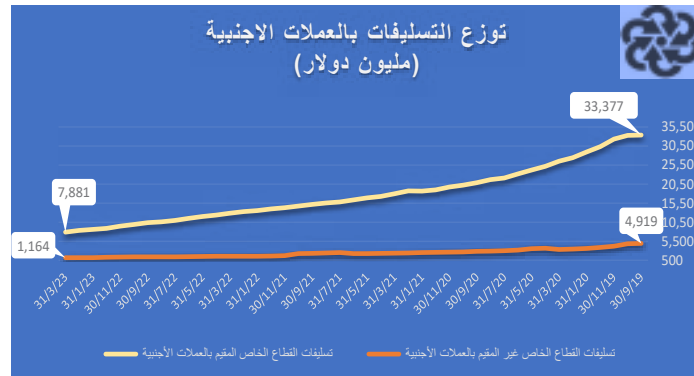
• **الكتلة النقدية بالليرة**
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M٢، بشكل ملحوظ إلى ٥٣٧٤٨



• **الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية**
تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى ٩٤,١ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣، مقابل ٩٤,٦ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٣ و ٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

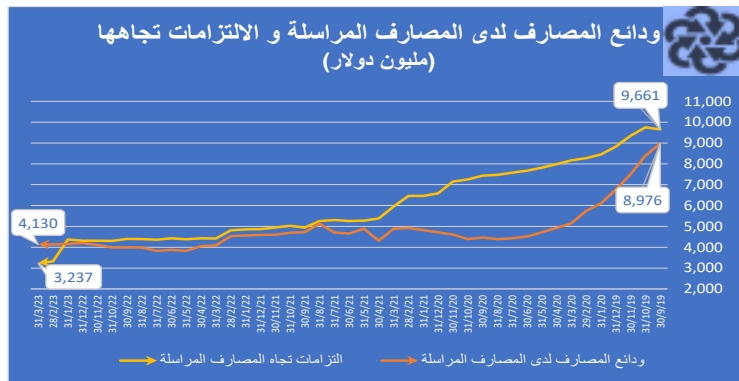
استمرت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية في التراجع إلى حوالي ٩,٠ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣، موزعة بين ٧,٩ مليارات





وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٩,٦٪ في نهاية آذار ٢٠٢٣. ارتفعت النسبة في تشرين الثاني ٢٠٢٢، استقرت ودائع المصارف لدى المصارف المرأسلة على ٤,١ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، وتراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه المصارف المرأسلة إلى ٣,٢ مليار دولار مقابل ٣,٣ مليار دولار في التاريخين المذكورين.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٩,٦٪ في نهاية آذار ٢٠٢٣. ارتفعت النسبة في تشرين الثاني ٢٠٢٢، استقرت ودائع المصارف لدى المصارف المرأسلة على ٤,١ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، وتراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه المصارف المرأسلة إلى ٣,٢ مليار دولار مقابل ٣,٣ مليار دولار في التاريخين المذكورين.



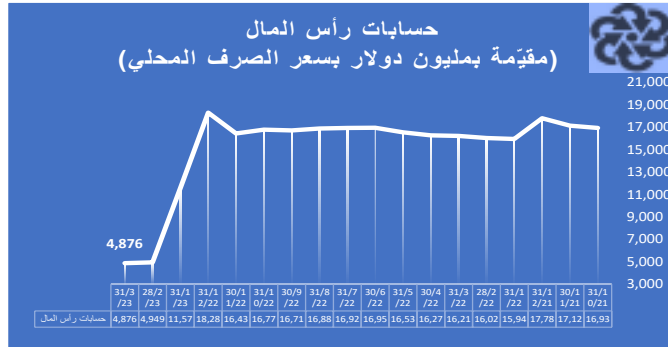
بلغت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، ٨٤,٧ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ مقابل ٨٤,٥ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٣.

بلغت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، ٨٤,٧ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ مقابل ٨٤,٥ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٣.



٤,٩ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ شأنها في نهاية شباط ٢٠٢٣.

• استقرت تقريباً حسابات رأس المال، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، على



• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي في نهاية العام ٢٠٢٢، وصل عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٨٢ فرعاً، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي ١٦٤٨١ شخصاً.

• بقيت القيم الثابتة المادية، مقيّمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، شبه مستقرّة على ١,٩ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ مقارنةً مع ٢,٠ مليار دولار في نهاية شباط ٢٠٢٣.



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

فئات السندات بالليرة المُصدّرة في شهر آذار ٢٠٢٣، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات، ٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات و ٦,٥٠٪ لفئة السبع سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية آذار ٢٠٢٣، انخفضت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٣٦٪ مقابل ٦,٣٨٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٤٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). وفي نهاية آذار ٢٠٢٣، بلغ متوسط عمر المحفظة ١٢٠٣ أيام (٣,٣٠ سنوات) مقابل ١٢٢٩ يوماً (٣,٣٨ سنوات) في نهاية الشهر الذي سبق و ١٢٧٥ يوماً (٣,٥٠ سنوات) في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على

بالليرة إلى ٥,٦١٪ مقابل ٤,٧٥٪ (٥,٥٨٪) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

على صعيد آخر، انخفض معدل الفائدة من يوم على العمليات بين المصارف بالليرة المنفذة عبر شركة لبنان المالية إلى ١٨,٨٩٪ في آذار ٢٠٢٣ مقابل ٤٢,٤٠٪ في الشهر الذي سبق، علماً أنه لم تجر أية عملية في شهر آذار ٢٠٢٢. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في آذار ٢٠٢٣، انخفض متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى ٠,٦٣٪ مقابل ٠,٧١٪ في الشهر الذي سبق (٠,٨٧٪ في آذار ٢٠٢٢)، فيما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة

جدول رقم ٩ تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

آذار 2023	شباط 2023	آذار 2022	
0,63	0,71	0,87	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
5,61	4,75	5,58	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
18,89	42,40	-	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي آذار ٢٠٢٣، ارتفع متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٥,٠٥٪ مقابل ٤,٨٩٪ في الشهر الذي سبق (٠,٨٤٪ في آذار ٢٠٢٢). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار

في آذار ٢٠٢٣، انخفض قليلاً متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى ٠,٠٧٪ مقابل ٠,٠٩٪ في الشهر الذي سبق (٠,١٦٪ في آذار ٢٠٢٢)، وانخفض متوسط الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٤,٠٤٪ مقابل ٥,١٧٪ (٥,٧٢٪ في

جدول رقم ١٠ تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

آذار 2023	شباط 2023	آذار 2022	
0,07	0,09	0,16	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
4,04	5,17	5,72	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,05	4,89	0,84	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

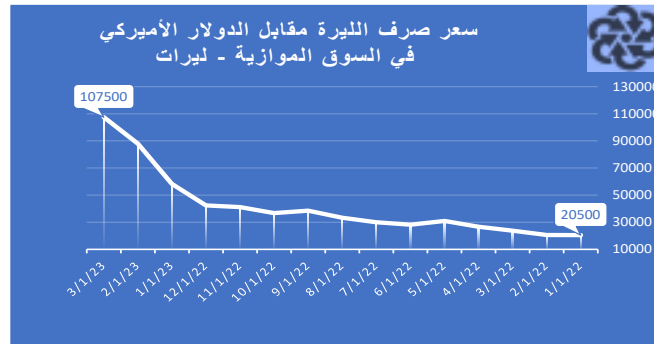
المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في آذار ٢٠٢٣، افتتح سعر الصرف على منصّة صيرفة على ٤٥٤٠٠ ليرة للدولار الواحد وارتفع تدريجياً ليقتل على ٩٠٠٠٠ ليرة وبلغ متوسطه الشهري ٧٩٤٢٢ ليرة. وفي السوق الموازية، استمر المنحى التصاعدي لسعر صرف الدولار، بحيث أقل على حوالي ١٠٧٥٠٠ ليرة للدولار الواحد بعد أن كان سجّل مطلع الشهر حوالي ٧٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد ليبلغ متوسطه الشهري ٩٨٤١٠ ليرات للدولار الواحد.

موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية

بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية ١٤٤٢٠ مليون دولار في نهاية آذار ٢٠٢٣ مقابل ١٤٧٤٦ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٦٤٩٢ مليون دولار في نهاية آذار ٢٠٢٢. فتكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٧٧٤ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ١٣٤٦ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

Mar-23	Feb-23	Dec-22	Mar-22	البيان
الموجودات				
1281571	1274090	165536	169924	الموفورات
11079	7153	6552	4081	- أوراق نقدية
1270492	1266937	158984	165843	- ودائع لدى مصرف لبنان
131429	140042	27150	35017	ديون على القطاع الخاص المقيم
13217	15277	13778	15680	- بالليرات اللبنانية
118212	124765	13372	19337	- بالعملات الأجنبية
55000	55455	17383	23180	ديون على القطاع العام
12142	12396	12707	16061	منها: سندات بالليرة
42274	42481	4423	6851	سندات بالعملات
584	578	253	269	ديون مختلفة
133733	137811	15184	16847	موجودات خارجية
18565	18836	3078	4121	- قروض على غير المقيمين
61950	61917	6333	6162	- قروض على مصارف غير مقيمة
34570	36759	3757	4095	- موجودات خارجية أخرى
11995	12326	1213	1679	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
6654	7973	804	790	محفظه الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
50520	51547	20690	7863	القيم الثابتة
51315	45034	4210	2810	محفظه القطاع الخاص من الأوراق المالية
23619	21081	4699	4699	موجودات غير مصنفة
1727187	1725059	254853	260340	المجموع
المطلوبات				
1142203	1142819	154248	156796	ودائع القطاع الخاص المقيم
49237	42024	42336	38157	- ودائع بالليرة
1092966	1100794	111912	118639	- ودائع بالعملات الأجنبية
16914	16420	7055	6219	ودائع القطاع العام
322182	321986	35270	36317	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
3159	3035	3038	3010	- بالليرات اللبنانية
319023	318950	32233	33307	- بالعملات الأجنبية
48552	49759	6501	6663	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
4590	4561	417	502	سندات دين
73134	74231	27569	24439	أموال دائمة
64265	65249	20925	22962	- أموال خاصة
8869	8982	6644	1477	- الرأسمال المساند
119612	115283	23793	29405	مطلوبات غير مصنفة
1727187	1725059	254853	260340	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.



وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

Mar-23	Feb-23	Dec-22	Mar-22	البيان
				الموجودات
417577	399576	40777	45279	الموجودات الخارجية :
273399	250442	25102	26749	- ذهب
(18227)	(166131)	(16651)	(17744)	(مقيم بملايين د.أ)
144178	149135	15675	18530	- عملات أجنبية
(9612)	(9942)	(10398)	(12292)	(مقيمة بملايين د.أ)
348	343	342	399	ديون على القطاع الخاص
14902	15324	16159	18655	سلفات للمصارف التجارية
1798	1807	1830	1696	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
248255	247748	0	0	سلفات للقطاع العام **
528255	551306			فروقات القطع *
139784	139915	67849	69243	محفظة الأوراق المالية
446	443	431	442	القيم الثابتة
18081	18081	18081	18081	أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
150847	153839	140508	91472	موجودات غير مصنفة
1520293	1528381	285977	245267	المجموع
				المطلوبات
64914	83289	80171	36716	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
1314365	1310435	153275	160468	ودائع المصارف التجارية
10928	11422	2645	2818	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
1498	1640	369	28	ودائع القطاع الخاص
79535	73972	19341	14453	التزامات تجاه القطاع العام
0	0	19131	19662	فروقات قطع
25655	25625	2495	2148	التزامات خارجية
(1710)	(1708)	(1655)	(1425)	(مقيمة بملايين د.أ)
0	0	90	90	التزامات خاصة طويلة الأجل
10729	10729	5296	5319	الأموال الخاصة
12668	11269	3162	3565	مطلوبات غير مصنفة
1520293	1528381	285977	245267	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.
 ** استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من قانون النقد والتسليف واللتين تنصان على كون مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام والعميل المالي له، قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملة الأجنبية من احتياطياته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً.
 لقاء هذه المدفوعات، تم تخصيص قيمة موازية باليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهكذا كان مجموع ودائع القطاع العام المقيم باليرة اللبنانية لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ يفوق الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملة الأجنبية، ما أدى إلى رصيد صافي دائن لمجموع ودائع القطاع العام في جهة «المطلوبات».
 وبعد أن تم بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ اعتماد معدل صرف ١٥٠٠٠ بدلاً من ١٥٠٧,٥، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملة الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك «صافي مدين» لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي باليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة «الموجودات».



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

Mar-23	Feb-23	Dec-22	Mar-22	البيان
86633	101291	98780	51496	الكتلة النقدية M1
53748	76070	73514	32597	- النقد في التداول
32885	25221	25266	18899	- ودائع تحت الطلب باليرة
1116275	1124813	130423	138875	الكتلة شبه النقدية
17204	17620	17802	19689	- ودائع أخرى باليرة
1099071	1107193	112620	119186	- ودائع بالعملة الأجنبية
4063	2864	369	336	سندات دين
				النقد وشبه النقد
103838	118911	116583	71186	- بالليرات اللبنانية M2
1206971	1228968	229572	190707	- بالليرات والعملة M3
1226545	1248035	247761	205227	- اجمالي الوفورات النقدية M4=M3+سندات الجمهور
				عناصر التغطية :
222029	205992	18197	22452	ديون صافية على الخارج
273399	250442	25102	26749	- الموجودات بالذهب
(51369)	(44450)	(6905)	(4297)	- الموجودات بالعملة الأجنبية
794457	823776	31711	45031	وضعية القطاع العام المدينة
266202	272471	50842	64693	- ديون صافية على القطاع العام
528255	551306	(19131)	(19662)	- فروقات القطع
142281	151112	30038	38134	ديون على القطاع الخاص
14856	16911	15449	17443	- بالليرات اللبنانية
127426	134201	14589	20692	- بالعملة الأجنبية
48203	48088	149625	85089	مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)
1206971	1228968	229572	190707	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
كانون الثاني ٢٠٢٣

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	15910.06	16461.81	16205.41	16373.76
الجنيه الاسترليني	17758.50	18547.50	18202.57	18547.50
الين الياباني	109.02	115.60	112.18	112.43
الدولار الكندي	10841.28	11083.20	10961.24	11065.21
الدولار الأسترالي	9879.00	10152.00	10012.37	10030.50
اليورو	15819.00	16327.50	16055.48	16327.50

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	Feb-23				Mar-23			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.19	1.24	1.21	1.20	1.18	1.24	1.21	1.23
الين الياباني	128.68	136.48	133.12	136.17	130.73	137.36	133.68	132.86
الفرنك السويسري	0.91	0.94	0.93	0.94	0.91	0.94	0.93	0.92
اليورو	1.06	1.10	1.07	1.06	1.05	1.09	1.07	1.09
أونصة الذهب	1810.95	1953.56	1853.80	1826.53	1813.43	1994.01	1915.42	1969.48

المصدر : Bloomberg.com



ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات

في آذار 2023 ارتفع مؤشر مدراء المشتريات للبنان BLOM PMI إلى أعلى مستوى له في سبعة أشهر، ووصل إلى 49,7 في آذار مقابل 48,8 في شباط علماً أنه لا يزال أدنى من المستوى المحايد البالغ 50,0 نقطة. وقد سجلت إرتفاعات ملحوظة في مؤشري الإنتاج و"الطلبية الجديدة" وارتفاع بسيط في مؤشر مخزون المشتريات. وفي الواقع، وتحفظت شركات القطاع الخاص اللبناني بداعي الحذر، كما تحولت المزيد من القطاعات الاقتصادية إلى استخدام الدولار الأمريكي بدلاً من الليرة اللبنانية واعتماد الأساس النقدي.

2,6 تريليون دولار حجم الفساد حول العالم سنوياً

كشف البنك الدولي عن التكلفة الباهظة التي يدفعها العالم نتيجة للفساد، وكذلك أشار إلى بعض عواقبه. وتشير تقديراته إلى أن أكثر من 2,6 تريليون دولار (ما يساوي نحو 5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي) يهدر سنوياً نتيجة للفساد. ويسعى البنك حالياً، ليس فقط إلى تحديد حجم الفساد، لكن إلى الكشف عن عواقب وتكلفة هذا الفساد على نواحي الحياة المختلفة. وكان استطلاع للرأي أجراه البنك في العام 2021 قد كشف أن الفساد هو أبرز المعوقات التي تتسبب في فشل جهود الإصلاح. وقال المدير الدولي للممارسات العالمية للحكومة لدى البنك الدولي، إن البنك يتبع أساليب مختلفة للتصدي للفساد مثل زيادة المؤسسة وتعزيز الثقة في الحكومات، مضيفاً أن البنك يسعى جاهداً لتحديد حجم وتكلفة الفساد على كافة الأصعدة.

مؤتمر الاقتصاد الإغترابي الثالث

تعتزم مجموعة الاقتصاد والاعمال تنظيم مؤتمر الاقتصاد الإغترابي الثالث في بيروت في 23 حزيران في 2023 في فندق فينيسيا. على أن يوضع برنامج موحد يأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب الإغترابية الاقتصادية والثقافية والفنية بين المجموعة ووزارة الخارجية.

صندوق النقد الدولي يخفض "بشكل طفيف" توقعاته للنمو العالمي

خفص صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي للعام 2023 بشكل طفيف، مطمئناً في الوقت نفسه إلى أن الإقتصادات الرئيسية ستجنّب الركود، وتوقع الصندوق أن

ينمو الإقتصاد العالمي هذا العام بنسبة 2,8%، بانخفاض طفيف عن تقديراته السابقة في كانون الثاني (0,1- نقطة مئوية). كما خفص بالنسبة عينها توقعاته للنمو الإقتصادي في العام 2024 إذ باتت 3% (مقابل 3,1% في كانون الثاني). ويواصل إقتصاد التعافي التدريجي من صدمات مختلفة في السنوات الأخيرة، ولا سيما الجائحة والغزو الروسي لأوكرانيا. ولربما كان الوضع أكثر قتامة لولا تأثيرات إعادة فتح الصين وتسريع النمو في الهند ما "سيسهم بنصف النمو العالمي في 2023".

وما زالت معظم البلدان بعيدة عن إستعادة وضعها الطبيعي، لا سيما بسبب التضخم الذي يتوقع أن يبقى مرتفعاً في 2023 مسجلاً حوالي 7% على الصعيد العالمي، من دون الأخذ بالإعتبار أسعار المواد الغذائية والطاقة التي هي بطبيعتها أكثر تقلباً، ما يجعل التضخم الأساسي غير قابل للتحديد بدقة.

وتضاف إلى ذلك الإضطرابات الأخيرة في القطاع المالي، لا سيما في الولايات المتحدة بعد إشهار ثلاثة بنوك إقليمية إفلاسها، وفي سويسرا حيث تم الترتيب بسرعة لإستحواذ مصرف "يو بي إس" السويسري على منافسه "كريدي سويس"، على خلفية رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة لمحاربة التضخم.

وأثرت المخاطر بشدة على النمو، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاضطرابات المالية. وعلى الرغم من هذه الأوضاع رفع الصندوق توقعاته بالنسبة للولايات المتحدة خلال العامين 2023 و2024، مقدراً أن يشهد اقتصادها نمواً بنسبة 1,6% في 2023 بزيادة 0,2 نقطة عن تقديراته السابقة، و1,1% في 2024 (+0,1 نقطة).

وتوقع الصندوق أن تتمكن منطقة اليورو من تحقيق معدلات نمو أفضل قليلاً من المتوقعة سابقاً (0,1+ نقطة) في 2023، لتبلغ 0,8%، وذلك بفعل ارتفاع النمو في إسبانيا وإيطاليا. كذلك تحسنت توقعات الصندوق بالنسبة لنمو المملكة المتحدة (0,3%+) هذا العام مقابل إنكماش بنسبة 0,6% (في توقعاته السابقة).

صندوق النقد يتوقع تباطؤ النمو في منطقة الشرق الأوسط ويدعو الى إصلاحات هيكلية لتفادي الإضطرابات الإجتماعية

لفت مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي وآسيا الوسطى، جهاد أزور الى إن احتمالات تعرض

أسعار النفط وكذلك توقعات الأسعار. وأشار البنك الدولي إلى أن توقعاته لا تتضمن أي تأثير لهذا القرار. وذكر البنك الدولي أن متوسط التضخم في أسعار الغذاء على أساس سنوي في 16 اقتصاداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ 29% في الفترة بين آذار وكانون الأول 2022، وهو أعلى من معدل التضخم الرئيسي البالغ 19,4% على أساس سنوي لتلك الفترة.

وحذر التقرير من أن تدهور الوضع الغذائي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سيكون له تداعياته الطويلة الأمد على نمو الأطفال والآفاق المستقبلية. وقال نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "ثمة حاجة إلى سياسات جريئة في منطقة يشكل فيها الشباب أكثر من نصف السكان". وتوقع البنك الدولي تباطؤ نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر لتحديد مستويات المعيشة، إلى 1,6% في 2023 مقابل 4,4% في 2022.

وتباین اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبايناً كبيراً فيما بينها، إذ أن منها دول مجلس التعاون الخليجي الست المصدرة للنفط مرتفعة الدخل ومنها دول تشهد صراعات مثل اليمن ودول نامية تستورد النفط مثل الأردن وأخرى نامية تصدر النفط مثل العراق. ووفقاً للتقرير فإن الزيادة في أسعار المواد الغذائية في الفترة من آذار إلى حزيران 2022 ربما أدت إلى زيادة مخاطر الإصابة بالتقزم بين الأطفال بنسبة تتراوح بين 19% و24% في الدول النامية بالمنطقة وهو ما يعني أن نحو 200 إلى 285 ألف طفل حديث الولادة معرضون لخطر التقزم. إن ما يقرب من شخص واحد من كل خمسة أشخاص يعيشون في بلدان نامية بالمنطقة سيعاني على الأرجح من انعدام الأمن الغذائي هذا العام.

اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

انعقدت اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في 13 نيسان 2023، في مناخ مشحون، بين الحاجة إلى الإصلاحات والأزمات المتكررة والاقتصاد المتعثّر. وتأتي هذه الاجتماعات بعد توقّع النمو العالمي بأقل من 3% وعدم تجاوزه هذه النسبة في المتوسط سنوياً بحلول العام 2028، وهي أضعف توقّعات للصندوق على المدى المتوسط منذ عام 1990. في نهاية آذار، كان البنك الدولي أكثر سلبية، حيث توقّع نمواً عالمياً

المصارف في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للإضطرابات المصرفية التي شهدتها الولايات المتحدة وأوروبا الشهر الماضي محدودة جداً، لكن الضغوط المالية تفاقم الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة وأسعار النفط المتقلّبة واستمرار معدّلات التضخم في خانة العشرات منذ سنوات.

وقال، إن ضغوط القطاع المصرفي جاءت سريعاً عقب سياسات نقدية أكثر تشدداً أدت إلى رفع أسعار الفائدة وقلّصت إمكانية الحصول على تمويل.

وأضاف أن هناك فجوة متزايدة بين الدول التي لديها ائتمان جيد وقادرة على الوصول إلى الأسواق، ومنها المغرب والأردن ومصدّرو النفط وغيرهم، والدول التي تواجه مشكلات. وأردف: "نشعر بالقلق لأن مصفوفة المخاطر تتزايد باستمرار: أسعار الفائدة المرتفعة وأسعار النفط المتقلّبة، والتوتر الجيوسياسي، وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي يستمر فيها التضخم في خانة العشرات".

وقال إن استقرار القطاع المالي ليس الشاغل الرئيسي، إذ يسبقه في الوقت الحالي المخاوف من مستويات الديون المرتفعة وخطر الإضطرابات الإجتماعية والقدرة على الحفاظ على سياسات صارمة بسبب الضغوط على الأوضاع الإجتماعية. وأضاف: "نرى تزايداً في نقاط الضعف مرة أخرى، وهذا هو السبب في تشجيع البلدان على القيام بمزيد من الإصلاحات الهيكلية، لزيادة نموها بنسبة لا تقل عن 1 أو 2%... لديهم فرصة سانحة في ظلّ إستعداد الحكومات حالياً لبذل المزيد، وليس وضع الأموال في خزائن المصارف المركزية". وتوقّع صندوق النقد الدولي، تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 3,1% في عام 2023 من 5,3% قبل عام.

البنك الدولي: أسعار الغذاء ستخضع للنمو بالشرق الأوسط في 2023

قال البنك الدولي في تقرير بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن تضخماً في خانة العشرات في أسعار الغذاء في المنطقة هذا العام سيؤدي إلى تباطؤ النمو إلى 3% مقابل 5,8% العام الماضي.

وخفض البنك بذلك توقعاته لنمو المنطقة في 2023 بعد تقديرات سابقة نشرها في تشرين الأول الماضي بنمو عند 3,5%. وأعد البنك التقرير قبل التخفيضات المفاجئة لإنتاج النفط التي أعلنتها مجموعة أوبك + وقادت لارتفاع

حذر رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان إرنستو ريغ و من أن "لبنان في وضع خطير للغاية"، معتبراً أن "تقدّم الإصلاحات بطيء جداً بالنظر إلى درجة تعقيد الموقف". وقال: "كنا نتوقع المزيد من حيث إقرار وتنفيذ التشريعات الخاصة بالإصلاحات المالية في لبنان".

كلام ريغو جاء في ختام الزيارة التي قامت بها بعثة الصندوق الى لبنان لإجراء مشاورات "المادة الرابعة وتقييم الوضع الإقتصادي ومناقشة أولويات السياسات"، حيث حوّل "السلطات اللبنانية على تسريع تنفيذ الإصلاحات للحصول على حزمة الإنقاذ"، معلناً أن "لا تقديرات جديدة للخسائر في القطاع المالي اللبناني".

وطالب الحكومة بـ"التوقف عن الاقتراض من البنك المركزي"، مؤكداً أنه سيتعين على الجميع تحمّل خسائر نتيجة الأزمة المالية في لبنان.

وأشار الى ان النظام المصرفي اللبناني "يفتقر إلى السيولة ورأس المال في هذه المرحلة، ويجب أن ينتقل لبنان إلى سعر صرف يحدده السوق لأن سعر صيرفة يحدده البنك المركزي".

ولفت ريغو إلى ان "إضعاف القدرات في الإدارة العامة وعدم قدرة المصارف على تقديم الائتمان للإقتصاد والودائع المصرفية للمودعين، إضافة إلى وجود عدد كبير من اللاجئين، يزيد من التحديات أمام اللبنانيين".

وإذ أشار الى "تقدم محدود في تنفيذ حزمة الإصلاحات الإقتصادية الشاملة، المنصوص عليها في اتفاقية مستوى الموظفين"، أكد أن "خطورة الوضع تستدعي اتخاذ إجراءات فورية، ما يوجب على الحكومة والبرلمان والبنك المركزي العمل بسرعة لمعالجة نقاط الضعف المؤسسية والهيكلية الطويلة الأمد لتحقيق الإستقرار في الإقتصاد وتمهيد الطريق لتحقيق إنتعاش قوي".

وأكد "استمرار معاناة الإقتصاد من الكساد الشديد بعد الإنكماش السريع بنحو 40% منذ بداية الأزمة، علماً أن النشاط الإقتصادي قد استقر إلى حد ما عام 2022، مدفوعاً ببعض الانتعاش في السياحة، والمزيد من تقليص المديونية في قطاع الشركات، واستمرار تدفقات التحويلات القوية، التي دعمت الإستهلاك. ومع ذلك، لا يزال العديد من الإتجاهات الإقتصادية سلبية".

وقال ريغو: "لبنان على مفترق طرق خطير، ومن دون إصلاحات سريعة سيكون غارقاً في أزمة لا تنتهي أبداً. سيظل الفقر والبطالة مرتفعين، وستستمر الإمكانيات الإقتصادية في التدهور، في حين ان استمرار الوضع

بنسبة 2,2% في المتوسط سنوياً بحلول العام 2030. يأتي التباطؤ الكبير في الوقت الذي يواجه فيه العالم سلسلة من التحدّيات غير المسبوقة، من عواقب الإحتباس الحراري، ومخاطر تجزئة التجارة العالمية أو أزمة ديون معمّمة. من أجل التعامل مع هذه المشاكل، يطلب عدد معيّن من الدول، ومنها الولايات المتحدة على وجه الخصوص بشكل متزايد إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وطالبت وزيرة الخزانة الأميركية إصلاح المهام، ولا سيما في البنك الدولي والشركات التابعة له، من أجل إضافة المرونة في مواجهة تغيّر المناخ والأوبئة والصراعات بين المهمّات المركزية مع إجراء إصلاحات أخرى خلال الفترة المتبقية من العام، على أن يكون ذلك جزء من المناقشات في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المغرب، في تشرين الأول المقبل.

يجب أن يبدأ هذا التطور من خلال مصارف الاستثمار الإقليمية والبنك الدولي. في البلدان الأكثر عرضة للخطر، يتطلب التحوّل البيئي في البلدان الناشئة وذات الدخل المنخفض ما لا يقل عن 1000 مليار دولار سنوياً على مدى السنوات القليلة المقبلة، لا تملك حالياً المؤسسات المالية الدولية الوسائل لتوزيع هذا المبلغ، ما يتطلب مساعدة الأعضاء الأغنى في سدّ الثغرات في ما يتعلق بجمع الأموال. كما ستؤكّد المؤسسات المالية الدولية على نقاط أخرى مثيرة للقلق، بدءاً من مخاطر زعزعة استقرار القطاع المالي، إذ دفعت مكافحة التضخم المصارف المركزية إلى رفع معدلات الفائدة. لذلك تمّت الإشارة إلى المخاطر الطويلة الأجل التي سببتها الفجوة بين الأصول ذات معدل الصفر في العقد الماضي وتلك الخاصة بالأشهر القليلة الماضية، بعد رفع سعر الفائدة الذي سيستغرق وقتاً ليتم استيعابه، في سياق استمرار التضخم وضعف الدولار.

ولا يزال خفض التضخم يمثل الأولوية، التي من أجلها يجب على المصارف المركزية بذل المزيد من الجهد لضمان الاستقرار المالي. وسينتج عن ارتفاع المعدلات اقتراب المزيد من البلدان المنخفضة الدخل من خطر أزمة الديون. إنها حال 15% من هذه الدول، على أن 40% من البلدان الأخرى قريبة من هذا الوضع، ناهيك عن عدد من البلدان الناشئة. للتعامل مع ذلك، تحتاج المؤسسات المالية الدولية إلى المزيد من ابتكار وسائل إضافية.

صندوق النقد: لبنان على مفترق طرق خطير... من دون إصلاحات سريعة سيغرق في أزمة لا نهاية لها

الضريبي عبر دافعي الضرائب من خلال إدارة ضريبية معززة وحديثة. فجهود تعبئة الإيرادات أمر بالغ الأهمية لدعم الزيادة التدريجية في الإنفاق الاجتماعي والإئمائي ذي الأولوية إلى مستويات أكثر ملاءمة.

- ينبغي دعم استراتيجية المالية العامة الشاملة بإصلاحات للتخلص من خسائر الشركات المملوكة من الدولة والتخلص التدريجي من التحويلات من الميزانية، لا سيما إلى قطاع الطاقة، وتحسين الإدارة العامة، وتعزيز إصلاحات نظام التقاعد المستدام. سيكون الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة بالغ الأهمية لاستكمال إعادة هيكلة الديون المطلوبة التي ينبغي أن تهدف إلى خفض الدين العام إلى مستوى يمكن تحمّله على المدى المتوسط.

- إعادة هيكلة موثوق بها للنظام المالي لاستعادة صلاحيته ودعم الانتعاش الاقتصادي. وهذا يتطلب الإقرار والمعالجة المسبقة للخسائر الكبيرة التي يتكبدها البنك المركزي والبنوك التجارية، واحترام التسلسل الهرمي للمطالبات، وحماية صغار المودعين، والحد من اللجوء إلى القطاع العام بالنظر إلى وضع ديونه الحالي الذي لا يمكن تحمّله.

ورغم كل ما ورد، أكد ريغو أن "صندوق النقد سيبقى ملتزماً بدعم لبنان ومواصلة تعاونه الوثيق مع السلطات من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية. كما أن التعاون والدعم من الشركاء المتعدّدي الأطراف والثنائيين ضروريان للتنفيذ الناجح لجهود الإصلاح التي تبذلها السلطات. ومع ذلك، فإن هذا الدعم سيتوقف أيضاً على التزام لبنان وتنفيذه الثابت لبرنامج إصلاح شامل وطموح. في هذا الصدد، نرحب بالتزام السلطات العمل مع صندوق النقد الدولي والشركاء الدوليين الآخرين لتنفيذ سياسات لمواجهة التحديات الحالية ووضع الإقتصاد اللبناني على مسار مستدام، بما في ذلك في إطار برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي".

الراهن من شأنه أن يقوّض الثقة في مؤسّسات الدولة وسيؤدي التأخير الإضافي في تنفيذ الإصلاحات إلى إبقاء الإقتصاد في حالة ركود، مع عواقب لا رجعة فيها على الدولة بكاملها، وخصوصاً الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط. وستؤدي حالة عدم اليقين المرتفعة إلى إضعاف الوضع الخارجي بشكل أكبر وسيستمر مصرف لبنان في خسارة الإحتياجات الدولية النادرة. سيظل انخفاض سعر الصرف والتضخم المتصاعد بلا هوادة، مما يؤدي إلى تسريع الدولار النقدية المرتفعة بالفعل للإقتصاد".

واعتبر أنه "من دون الإعتراف بالفجوة المالية الكبيرة في القطاع المصرفي ومعالجتها بصدقية، لن تتمكن البنوك من تقديم ائتمان ذي مغزى لدعم الإقتصاد، وسيواصل صغار المودعين تكبد خسائر كبيرة في عمليات سحب العملات الأجنبية الخاصة بهم، بينما الودائع المتوسطة إلى الكبيرة ستبقى "محبوسة" إلى أجل غير مسمى". إلى ذلك، أكد الصندوق أن "الهجرة ستتسارع، ولا سيما العمال المهرة، مما يقوض آفاق النمو في المستقبل بشكل أكبر".

أمام هذا الواقع، رأت بعثة الصندوق أن ثمة طريقاً بديلاً يؤدي إلى الاستقرار والنمو، وأكدت الضرورة الملحة لتنفيذ حزمة الإصلاحات الشاملة الآتية:

"-استراتيجية مالية متوسطة الأجل لاستعادة القدرة على تحمّل الديون وخلق مساحة لزيادة الإنفاق الاجتماعي والإئمائي. يجب أن تكون الخطوة الأولى هي اعتماد موازنة 2023 التي تستخدم سعر صرف موحداً للسوق لأغراض الجمارك والضرائب، وتعديل الضرائب المحددة للتضخم، وإتخاذ الخطوات الأولى نحو استعادة الإدارة العامة. ويجب أن توفر الميزانية أيضاً التمويل اللازم للإنفاق الاجتماعي الأساسي والبدء بإصلاحات مهمة في القطاع العام من شأنها تحسين الكفاءة بمرور الوقت.

- في السنوات اللاحقة، سيتطلب تعزيز المالية العامة إصلاحات لتعبئة الإيرادات تركز على توسيع القاعدة الضريبية، وسد الثغرات القائمة، وتحسين الإمتثال



الإقتصادات الآسيوية الكبيرة واحتياطياتها

ارتبطت بانخفاض بنسبة 1,5% إلى 2% في قيمة العملة المحلية قياساً على الدولار الأمريكي. وفي الوقت ذاته، عانت الدول التي بدأت الفترة المذكورة باحتياطيات متواضعة من انخفاضات كبيرة في قيمة عملتها. فالجنيه المصري، الذي تم تداوله عند 16 مقابل الدولار في بداية عام 2020، انخفض إلى 31. كما تراجع سعر الصرف الرسمي للروبية الباكستانية من 154 للدولار في بداية انتشار وباء كوفيد 19- إلى 278 في الآونة الأخيرة. حتى أن الأسعار أدنى في السوق الموازية في كلا البلدين. كما لاحظ الباحثون أنه يمكن أن يكون لاحتياطيات النقد الأجنبي السليمة فائدة أخرى، إذ أن إزالة الحاجة لاستخدام أسعار الفائدة للدفاع عن العملة تمكّن السياسة النقدية المحلية من تحقيق الأهداف المحلية بطريقة أفضل. ومع ذلك، فإن الخطر يكمن في أن يُنظر إلى التدخل في سعر الصرف على أنه وسيلة لتجنّب المزيد من الزيادات المؤلمة في أسعار الفائدة. على الرغم من أن صندوق النقد الدولي لا يعارض بشدة التدخل في النقد الأجنبي كما كان في السابق، إلا أنه لا يزال يضع بعض الحدود لذلك. في الآونة الأخيرة، وفي الوقت الذي بلغ فيه الدولار الأمريكي ذروته، حذّر اقتصاديون في الصندوق الاقتصادات النامية من استخدام التدخل في سوق القطع بدلاً من تشديد السياسة النقدية والمالية. قد تعطي تجربة كبار مالكي احتياطيات العملات أثناء الارتفاع الأخير للدولار أفكاراً أخرى للحكومات. إن القدرة على مقاومة الضغط للحاق بتحركات أسعار الفائدة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي هي هدف يمسك به العديد من الاقتصادات النامية - وكلما زادت الاحتياطيات التي تمتلكها، تصبح أكثر صموداً.

المراجع : Economist الطبعة الإلكترونية 23 شباط 2023.

اعتاد محافظو المصارف المركزية وصنّاع السياسات على اعتبار مواجهة أسواق العملات بالأمر غير الحكيم، واعتبروا أن استخدام احتياطيات النقد الأجنبي لمواجهة قوى السوق التي تدفع قيمة العملة صعوداً أو نزولاً أمراً سخيلاً ومن شبه المؤكّد أنه غير مجدٍ. ويتعيّن على الدولة التي تسعى للدفاع عن عملتها رفع أسعار الفائدة، وليس بيع الاحتياطيات.

وقد برز هذا الاختبار العام الماضي عندما رفعت الولايات المتحدة أسعار الفائدة وارتفعت قيمة الدولار. استخدم المسؤولون في العديد من الاقتصادات الناشئة الاحتياطيات للدفاع عن العملات المحلية. وفقاً لصندوق النقد الدولي، تراجعت احتياطيات النقد الأجنبي العالمية بمقدار 1,1 تريليون دولار بين نهاية عام 2020 والفصل الثالث من عام 2022، ونتج نصف الانخفاض من تراجع الاحتياطيات بالدولار الأمريكي.

لكن خلال الأشهر القليلة الماضية، بدأت العملية تنعكس، حيث انخفض الدولار وتراجع الضغط على الدول التي تتدخل للدفاع عن عملاتها. ارتفعت الحيازات المشتركة لأصحاب الاحتياطيات الآسيوية الكبيرة - الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان - بمقدار 243 مليار دولار منذ تشرين الأول، من خلال مزيج من إعادة التقييم والمشتريات الجديدة، إلى ما مجموعه 5,6 تريليون دولار. كما ارتفعت احتياطيات الهند من العملات الأجنبية بمقدار 42 مليار دولار منذ تشرين الأول، لتعوّض أكثر من ثلث انخفاضها في الأشهر الـ 12 السابقة.

تشير ورقة بحثية حديثة إلى أنه قد يكون للدول التي تراكم احتياطيات كبيرة سبب لإعادة تكوينها. فتلك التي دخلت عام 2021 باحتياطيات أكبر ومصدقية أكبر في قدرتها على التدخل في سوق القطع، شهدت انخفاضاً أقل في قيمة عملاتها. وقدّر الباحثون أن الاحتياطيات الإضافية التي تساوي 10% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني



كيف سرّع الوباء التحوّل الرقمي في الاقتصادات المتقدّمة؟

لقد أنقذت الطفرة في الرقمنة العديد من الشركات أثناء الوباء، مما ساعدها على التكيف مع عمليات الإغلاق من خلال العمل عن بُعد والعمليات عبر الإنترنت. يقيس بحث الصندوق المكاسب المحتملة للرقمنة باستخدام مقياسين مختلفين للإنتاجية: إنتاجية العمل، والتي تقيس الناتج أو الإنتاج لكل ساعة عمل، وإنتاجية جميع عوامل الإنتاج، والتي تتعقب المخرجات بالنسبة إلى إجمالي المدخلات المستخدمة في إنتاجها. تؤكد النتائج التي تمّ التوصل إليها أنّ المستويات العالية من الرقمنة ساعدت في حماية الإنتاجية والتوظيف من الصدمة، حيث عانت معظم الصناعات الرقمية من خسائر أقل بكثير في إنتاجية العمل وساعات العمل مقارنة بالقطاعات التي تعتمد بشكل أقل على الرقمنة.

في حين أنّ بعض التغييرات التي أحدثها الوباء قد لا تستمرّ، فإنّ الأدلة الخاصّة بالشركات الأكبر تظهر فرقاً متزايداً في الإنتاجية الإجمالية للعوامل بين الشركات التي تعتمد على الرقمنة بشكل كبير وبين تلك التي تعتمد على أوانه أقل، مع اقتراب الأزمة من نهايتها. من السابق لأوانه تقييم الآثار طويلة الأجل للرقمنة، لكن يمكننا أن نرى أنّها ساعدت في تعزيز الإنتاجية وحماية التوظيف وتخفيف الاضطرابات الاقتصادية أثناء الوباء.

في بداية الوباء، كان صنّاع السياسات يخشون أن تؤدي زيادة الرقمنة إلى توسيع عدم المساواة في سوق العمل من خلال زيادة الطلب على العمّال من ذوي المهارات العالية وإبعاد العمال من ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة. في حين كانت المهن الرقمية أكثر حماية في ما حصّ تسريح العمال مقارنة بالمهن غير الرقمية خلال الأزمة، لا توجد أدلة تُذكر حتى الآن على حدوث تحوّل هيكلي في تكوين الطلب على العمالة باتجاه المهن الرقمية. في الواقع، كما أظهرت ورقة عمل نُشرت في أيلول الماضي، تُشير بيانات الوظائف لشاغرة زيادة قوية في الطلب على العمال الأقل مهارة مع بدء الاقتصاد في التعافي. التغيير الأكثر ثباتاً ويمكن أن يكون له آثار طويلة الأجل في سوق العمل هو ثورة العمل من المنزل. قبل الأزمة، ثمة 5% فقط

حمت التقنيات الرقمية العمالة والإنتاجية من الوباء، وسرّعت البلدان المتخلّفة في اعتمادها للتكنولوجيا. ومع ذلك، لا تزال فجوات الرقمنة قائمة.

بينما كان العالم يبذل قصارى جهده للابتعاد عن الوباء، أصبح العمل من المنزل أمراً شائعاً، وقد قامت العديد من الشركات بتوسيع عملياتها عبر الإنترنت. ومع انحسار الأزمة، يمكننا الآن أن نرى أنّ الرقمنة، مقاسةً بحصّة العمّال الذين يستخدمون جهاز كمبيوتر متّصل بالإنترنت، قد أثبتت أنّها الجانب الإيجابي للوباء في العديد من الاقتصادات. وهذا له آثار عميقة وطويلة الأمد على الإنتاجية وأسواق العمل، كما تمّ ذكره بالتفصيل في مذكرة مناقشة جديدة لموظفي الصندوق تركز على الاقتصادات المتقدّمة.

قبل الوباء، اختلفت الرقمنة بشكل كبير حسب البلد ونوع الصناعة والشركة. على سبيل المثال، كان لدى أكثر من أربعة أخماس العاملين في السويد أجهزة كمبيوتر مزوّدة بإمكانية الوصول إلى الإنترنت في العام 2019، وهو أكبر عدد في الدراسة، بينما كان لدى اليونان أقل نسبة، حيث كان لديها أقل من الخمسين. بعد ذلك بعامين، قفزت حصّة اليونان بحدود 8 نقاط مئوية، لتصل إلى 45 بالمئة، ممّا أدّى إلى تضيق الفجوة مع السويد. وأظهر البحث أنّ الرقمنة زادت بمعدّل 6 نقاط مئوية في الاقتصادات المتقدّمة، وتؤكد النتائج كيف أدّى الوباء إلى تسريع الرقمنة، خاصّة في الاقتصادات أو الصناعات التي كانت متأخّرة.

كانت الرقمنة تاريخياً أقل في القطاعات التي تعتمد بشكل مكثّف على الإتصال البشري *contact-intensive sectors* مثل الفنادق والمطاعم، وتميل الشركات الصغيرة إلى التخلف عن نظيراتها الأكبر، وهو اتجاه لوحظ في العديد من البلدان. ومع ذلك، يُلاحظ أنّ هذه الفوارق لم تكن ناتجة فقط عن الاختلافات بحسب القطاع. فعلى سبيل المثال، تتخلف المطاعم والفنادق اليونانية عن نظيراتها في السويد بنسبة 38 نقطة مئوية.

وتمتعت الشركات الصغيرة، التي كانت تاريخياً أقل اعتماداً للرقمنة، بأكبر المكاسب. وبالمثل، استثمرت القطاعات الأقل استخداماً للرقمنة في هذا المجال.

يمكن أن يعزز الارتباط بسوق العمل وعرض العمالة، مع دعم البيئة من خلال تقليل التنقل. أدى الوباء إلى تسريع اعتماد التقنيات الرقمية والإنتاجية المحمية. ومع ذلك، مع استمرار الفجوات بين البلدان والقطاعات، يجب على صانعي السياسات اغتنام الفرصة واتخاذ خطوات لمواصلة سد فجوة الرقمنة وضمان تقاسم مكاسب الرقمنة على نطاق واسع. ويمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة وقابلية للتكيف وأكثر استعداداً للتعامل مع الأزمات المستقبلية.

المرجع: مدونات صندوق النقد الدولي - آذار 2023.

من العمّال يعملون عادة من منازلهم في أوروبا، ولكن بحلول العام 2021، تجاوزت نسبتهم الـ16%. وشهدت البلدان حيث العمل من المنزل هو أكثر شيوعاً زيادات أكبر في مشاركة القوى العاملة، مما يشير إلى أنّ هذا الترتيب قد يجذب المزيد من العمّال إلى سوق العمل. على سبيل المثال، تجاوزت المشاركة بالفعل مستويات ما قبل الأزمة في هولندا، حيث يعمل أكثر من 20% من العمّال عادة من المنزل، بينما في إيطاليا، حيث يعمل أقل من 10% من العمّال من المنزل، تظل المشاركة أقل من اتجاهات ما قبل الجائحة.

ويمكن أن يؤدي العمل من المنزل إلى تحقيق مكاسب كبيرة من خلال تقليل التنقلات وزيادة مرونة إدارة الوقت، كما





نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية آذار ٢٠٢٣

perspective of the Financial Services Skills
Commission (FSSC)

- Roundtable and Questions to the Speakers on
Future Skills & Lifelong Learning.

على صعيدٍ آخر، نظّمت جمعية المصارف ندوة حول
الدعوى التي تقام حالياً ضدّ المصارف وكيفية التعامل
معها بالإضافة إلى موضوع الإستدعاءات القضائية
والحجوزات وذلك يوم الأربعاء في ٢٢ آذار ٢٠٢٣ في المقرّ
الرئيسي لبنك الإعتدال اللبناني. شارك فيها ٦٢ شخصاً
من ٣٧ مصرف. افتتح الندوة أمين عام الجمعية الدكتور
فادي خلف وقام الأستاذ أكرم عازوري، محامي جمعية
مصارف لبنان، بشرح كافة التفاصيل المحيطة بهذه
المواضيع وأجاب على أسئلة الحضور.

في إطار متابعة نشاطات الشبكة الأوروبية للتدريب
المصرفي «EBTN»، شاركت السيدة ليزا عسّاف من مديرية
تطوير الموارد البشرية في جمعية المصارف افتراضياً
في اجتماع أعضاء الشبكة حول «الكفاءات المستقبلية
للسوق المالي» التي نظّمت في ٣ آذار ٢٠٢٣ حيث اجتمع
خبراء لمناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة عن
أفضل السبل لتجهيز السوق المالي للمستقبل. واتّبع
جدول الأعمال التالي:

- Welcoming & Opening EBTN Members Meeting
- Institute of Banking (IOB) Future Skills
Framework and approach to Lifelong Learning
- Why Competence Development Improves
Wellbeing!
- Future Skills in Financial Services – the





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

